العددِ 20 شباط 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
No.20 Feb.2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

متطلبات الدولية لعضوية منظمة التجارة العالمية وأسباب تعثر انضمام العراق دراسة تحليلة في ضوء الواقع القانون والاقتصادي في العراق

International requirements for membership in the World Trade Organization and the reasons for Iraq's failure to join: An analytical study in light of the legal and economic reality in Iraq.

م.د. عباس شاتول حمود الشمري
جامعة الأمين/ كلية القانون
Al-Amin University/Faculty of Law
Abbasshatool99@gmail.com

المستخلص

لم تحقق المحاولات المتعددة التي قامت بها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ نهاية التسعينيات وحتى الوقت الراهن للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أهدافها المرجوة على الرغم من تشكيل لجان حكومية متخصصة وممارسة جهود تفاوضية مع أطراف دولية لتسهيل هذه العملية، ويبدو أن النوايا الجادة على الورق كانت بعيدة عن تلبية شروط الانضمام الفعلية على أرض الواقع إذ غابت الإرادة الحقيقية لتشريع سلسلة من القوانين واللوائح التي تهيئ الطريق لدخول سلس إلى المنظمة بما في ذلك تشريعات تتعلق بالمستهلك والمنافسة وحماية المنتجات الوطنية وقد كان تبرير هذه الحكومات بعدم التشريع مرتبطًا بأولوياتها الأمنية والاقتصادية والسياسية والتي غالباً ما اختلفت عن التوجهات اللازمة لدعم الاقتصاد العراقي، وزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل للعاطلين، وفي هذا السياق فإن تقييم عملية سعي العراق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يمكن أن يقتصر على مدى ملاءمة الاقتصاد الحالي فحسب بل يتطلب تحديد السبل والآليات الفاعلة التي تمكن العراق من الوفاء بشروط الانضمام والاستفادة من الفوائد الكبيرة المحتملة التي يمكن أن تعود عليه في حال تحقق هذا الانضمام.

الكلمات المفتاحية

منظمة التجارة العالمية- العراق- الحلول-الشروط.

Abstract

The numerous attempts made by successive Iraqi governments since the late 1990s to join the World Trade Organization (WTO) have not achieved their desired goals, despite the formation of specialized government committees and the undertaking of negotiations with international parties to facilitate this process. It seems that the serious intentions on paper were far from meeting the actual conditions of accession on the ground, as there was a lack of genuine will to enact a series of laws and regulations that would pave the way for a smooth entry into the organization, including legislation related to the consumer, competition, and the protection of national products. The justification of these governments for not enacting legislation was linked to their security, economic, and political priorities, which often differed from the necessary directions to support the Iraqi economy, increase productivity, and create job opportunities for the unemployed. In this context, evaluating Iraq's pursuit of joining the WTO cannot be limited to the

suitability of the current economy alone, but requires identifying the effective means and mechanisms that enable Iraq to meet the conditions of accession and benefit from the significant potential advantages that could accrue to it if this accession is achieved.

Keywords: World Trade Organization, Iraq, solutions, conditions.

مقدمة

أولاً/التعريف بموضوع البحث

أصبحت منظمة التجارة العالمية إحدى أهم البنى المؤسسية الحاكمة للعلاقات الاقتصادية الدولية في العصر الحديث لما تضطلع به من دور محوري في تنظيم التبادل التجاري بين الدول وترسيخ قواعد تحرير التجارة وتعزيز مبدأ المنافسة في إطار قانوني دولي موحد ولم يعد الانضمام إلى هذه المنظمة مجرد خيار اقتصادي أو سياسي بل غدا أحد المؤشرات الأساسية لاندماج الدول في النظام الاقتصادي العالمي وقدرتها على التفاعل مع آليات السوق الدولية ومتطلبات العولمة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار برز العراق بوصفه دولة أبدت رغبة مبكرة في الانخراط ضمن منظومة التجارة العالمية حيث منح صفة المراقب في منظمة التجارة العالمية، بما يعكس توجهاً رسمياً نحو الانفتاح الاقتصادي وإعادة الاندماج في الاقتصاد الدولي بعد مرحلة طويلة من العزلة والاضطرابات، غير أن هذا المسار لم يشهد تقدماً ملموساً نحو العضوية الكاملة، إذ ظل العراق في إطار الوضع الانتقالي لفترة زمنية طويلة، الأمر الذي يعكس وجود إشكاليات بنيوية حالت دون استكمال متطلبات الانضمام.

ويظهر الواقع أن تعثر انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية لا يمكن عزوه إلى سبب واحد، بل هو نتيجة تداخل معقد لجملة من العوامل القانونية والاقتصادية، فمن ناحية تواجه المنظومة التشريعية تحديات تتعلق بعدم اكتمال مواءمتها مع قواعد التجارة الدولية، سواء على مستوى تنظيم التجارة الخارجية أو حماية المنافسة أو ضبط السياسات الداعمة للإنتاج الوطني.

ثانياً/ أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها إن مسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لم تعد شأناً فنياً أو تفاوضياً محضاً، وإنما أضحت مرتبطة بخيارات الدولة الاقتصادية، وطبيعة سياساتها التشريعية، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي وحماية المصالح الوطنية. ومحاولة الربط بين المتطلبات الدولية لعضوية منظمة التجارة العالمية والواقع القانوني والاقتصادي في العراق، بما يتيح فهماً أكثر عمقاً للأسباب الحقيقية التي أدت إلى تعثر مسار الانضمام.

ثالثاً/ أهداف الدراسة: -

ترتكز هذه الدراسة على عدد من الأهداف تتمثل بما يلي:

1- بيان الإطار الدولي المنظم لعضوية منظمة التجارة العالمية.
2- توضيح المركز القانوني للعراق داخل المنظمة، وتحليل دلالات بقائه في مرحلة المراقبة لفترة زمنية طويلة.
3- دراسة البنية الاقتصادية العراقية ومدى جاهزيتها للاندماج في نظام تجاري عالمي يقوم على المنافسة والانفتاح.

رابعاً/ إشكالية الدراسة: -

تنطلق إشكالية الرسالة من التساؤل الجوهري المتعلق بأسباب استمرار تعثر انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، رغم حصوله على صفة المراقب منذ فترة طويلة، ورغم الإعلان المتكرر عن الرغبة في استكمال متطلبات العضوية، لذلك يبرز التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى ارتباط تعثر ارتباط العراق بطبيعة المتطلبات الدولية المفروضة من جهة؟ وبواقع البيئة القانونية والاقتصادية العراقية من جهة أخرى؟

خامساً/ منهج الدراسة

لقد اعتمدنا على المنهج **التحليلي** بوصفه الأداة الرئيسة لفهم النصوص الدولية المنظمة لعضوية منظمة التجارة العالمية وتحليل المتطلبات التي تفرضها على الدول الراغبة في الانضمام مع بيان آثارها القانونية والاقتصادية، كما اعتمدنا **المنهج الوصفي** عند عرض واقع البيئة القانونية والاقتصادية في العراق، بما يسمح بتكوين صورة دقيقة عن طبيعة الاختلالات القائمة.

سادساً/ خطة الدراسة

نتناول في المبحث الأول الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية. في حين نتناول المبحث الثاني علاقة العراق بمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول
الاطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية

يستند وجود كل منظمة إلى وثيقة تأسيسية تصدر بإرادة الدول الأعضاء في صورة اتفاقية دولية جماعية، تتضمن تحديد الحقوق والالتزامات المترتبة على العضوية ويقترن ذلك بوجود جهاز رئيس يتكون من ممثلي الدول الأعضاء يتولى عقد اجتماعات دورية لمتابعة التوجهات العامة للمنظمة والإشراف على سياساتها في حين تصدر قراراتها وفق الآليات المنصوص عليها في نظامها الأساسي، سواء على أساس التوافق الجماعي أو بالأغلبية المقررة [1]. **بناء على ذلك، سنقسيم المبحث الى مطلبين، سوف نتحدث في المطلب الأول عن ماهية منظمة التجارة العالمية، أما في المطلب الثاني عن شروط الانضمام للمنظمة وصور عضوية الدول فيها.**

المطلب الأول
ماهية منظمة التجارة العالمية

تعد منظمة التجارة العالمية الامتداد القانوني والمؤسسي للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، إذ إن ظهور المنظمة، رغم حداثته النسبية، لم يكن قطيعة مع النظام التجاري متعدد الأطراف، بل جاء تتويجاً لمسار تاريخي تأسس منذ إقرار الجات قبل أكثر من نصف قرن، فقد تشكل الإطار الناظم للعلاقات التجارية الدولية في ظل اتفاقية الجات [2]

بناء على ذلك سوف نقوم بتقسيم المطلب الى فرعين، سوف نتحدث في الفرع الأول تعريف منظمة التجارة العالمية، أما في الفرع الثاني سوف نتحدث عن الطبيعة القانونية لمنظمة التجارة العالمية.

---

[1] حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 20.

[2] محمد حسن خليفة وعبد الهادي يموت، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2022، ص519.

الفرع الأول
التعريف بمنظمة التجارة العالمية

حيث أن منظمة التجارة العالمية مررت بأوضاع قانونية لذا سوف نبين تعريفها ثم نشأتها، ثم نبين اهداف التي من أجله تم أنشائها على النحو الآتي:

أولا/ تعريف منظمة التجارة العالمية:-

تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها "منظمة اقتصادية دولية مختصة بوضع القوانين الدولية للتجارة وتعمل على تنظيم التجارة الدولية للسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتأمين إطار للتفاوض حول الاتفاقيات التجارية وتسوية النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء"[3].

كما عرفها آخر بأنه " منظمة اقتصادية عالمية النشاط، ذات شخصية قانونية مستقلة، تعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد القائم على إدارة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي"[4].

كذلك تم تعريفها بأنها " من أهم المنظمات الدولية المتخصصة في تنظيم التجارة الدولية وقد وتمثلت وظيفتها الأساسية في تنفيذ و إدارة اتفاقيات التجارة العالمية التي تضمنتها الوثيقة الختامية لنتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وتسهيل تنفيذها على نحو يكفل تحقيق المزيد من التحرير في هذه التجارة وإرساء أسسها وتقرير ضوابطها ليستكمل الاقتصاد العالمي دعامته الثالثة، وذلك بعد إقامة دعامتيه الأوليتين: البنك وصندوق النقد الدوليين."

ويلحظ أن جميع التعاريف التي تناولت منظمة التجارة العالمية ركزت على مهام هذه المنظمة ودورها في مجال التجارة الدولية فضلاً عن أهميتها كمنظمة متعددة الأطراف تضمن اكثر من 10 دولة، الا ان هذه التعريف لم تبين دور المنظمة الرئيسي في حماية حقوق الملكية الفكرية التي كانت الشغل الشاغل لدول العالم لا سيما الدول الصناعية في الحد وتقليل من تفاقم حالات الاعتداء على هذه الحقوق، وبالتالي ربطت انضمام الدول الى المنظمة وبالتالي الانسجام في ميدان التجارة العالمية مما تقوم به من إجراءات اكثر صارمة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

وبالتالي يمكننا تعريف منظمة التجارة العالمية بأنها(منظمة دولية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، يختص بوضع وتنفيذ القواعد المنظمة للتجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية علة وجه الخصوص، ويتولى مراقبة التزام الدول الأعضاء بتلك قواعد الحماية، كما يوفر آلية ملزمة لتسوية المنازعات التجارية بين الدول).

ثانيا/ نشأة منظمة التجارة العالمية:-

أسفرت المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية عن تحولات عميقة في بنية الاقتصاد الدولين إذ شرعت الدول الكبرى آنذاك في إرساء مرتكزات جديدة لتنظيم العلاقات التجارية والمالية على المستوى العالمي، وفي هذا الإطار جاء إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام

---

[3] هارفرد بزنس ريفيو، منظمة التجارة الدولية، منشور بتاريخ 1-11-2025 على الرابط التالي https://hbrarabic.com/، تاريخ الزيارة 25-11-2025.

[4] أحمد حسن سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها، مجلة كلية القانون، جامعة المنوفية، مصر، 2021، ص 406.

1944 ليشكل خطوة محورية في إعادة بناء النظام الاقتصادي العالمي، تلاها اعتماد الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1947، بما مثل انتقالاً نوعياً نحو نظام دولي قائم على قواعد قانونية تضبط حركة التجارة والتمويل والأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود، وقد أفضت هذه التطورات المؤسسية إلى بلورة إطار قانوني دولي يهدف إلى تحقيق قدر من الاستقرار والتنظيم في المعاملات الاقتصادية الدولية، بما يعكس توجه المجتمع الدولي آنذاك نحو ترسيخ التعاون الاقتصادي وتفادي الاختلالات التي كانت سائدة في الفترات السابقة [5]، برزت الدعوات الأولى لإقرار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وتعزيز مبدأ تحرير المبادلات التجارية في أعقاب مرحلة اتسمت باضطرابات حادة أصابت هيكل التجارة العالمية، ولا سيما خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين التي شهدت أزمة الكساد الكبير، إذ لجأت الدول آنذاك إلى تصعيد السياسات الحمائية عبر رفع الرسوم الجمركية وفرض قيود متنوعة، سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة في سياق وصف في الأدبيات الاقتصادية والقانونية بأنه شكل من أشكال الصراع التجاري بين الدول[6].

يشار إلى أن المساعي الرامية إلى إنشاء منظمة دولية متخصصة بالتجارة لم تكلل بالنجاح، خلافاً لما تحقق في إطار تأسيس كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني خيار بديل تمثل في السعي إلى إبرام اتفاقية عامة تنظم السياسات التجارية بين الدول، وقد توج هذا التوجه بتوقيع اتفاقية متعددة الأطراف عام 1947 من قبل ثلاث وعشرين دولة عرفت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، وشهدت هذه الاتفاقية سلسلة من الجولات التفاوضية التي انصب اهتمامها ولا سيما حتى عام 1962 على تخفيض الحواجز الجمركية المفروضة على حركة السلع بما أسهم في تحقيق تقدم ملموس في تحرير التدفقات التجارية الدولية، وأثبت فاعلية الجات في الحد من القيود التي كانت تعرقل انسياب التجارة العالمية[7].

واستمر المسار التفاوضي للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة محققاً نتائج متراكمة في الجولات اللاحقة، إذ أفضت جولة كينيدي الممتدة بين عامي 1963 و1967 إلى تقليص الرسوم الجمركية بنحو 50% من مستوياتها المعمول بها عند انطلاق المفاوضات، وتلتها جولة طوكيو خلال الفترة 1973–1979، التي أسهمت في إرساء قواعد أكثر تنظيمًا لتخفيض وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعيق انسياب التجارة الدولية، بما يعادل قرابة 30% من متوسط التعريفات السائدة عند بدء تلك الجولة، أما جولة الأوروغواي (1986–1994)، فقد اتسمت باتساع نطاقها وارتفاع مستوى طموحها مقارنة بالجولات السابقة، إذ أولت اهتماماً خاصاً بترابط السياسات التجارية مع السياسات الاقتصادية العامة، وتعاملت معها ضمن إطار تفاوضي موحد، كما شملت هذه الجولة قطاعات كانت محل استثناء أو معالجة محدودة في

[5] سامح فوزي، الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 52، مصر، 2008، ص66.

[6] وسام نعمت إبراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية دراسة مستقبلية في التنظيم الدولي المعاصر، دار الكتب القانونية، مصر، 2012، ص82.

[7] جابر فهمي عمران، التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2018، ص78.

السابق، مثل الزراعة والخدمات والمنسوجات، وانتهت بإبرام حزمة واسعة من الاتفاقيات بلغ عددها ثمانية وعشرين اتفاقاً، شكلت الأساس القانوني لمرحلة جديدة في تنظيم التجارة العالمية[8].

وتعد جولة الأوروغواي أكثر الجولات التفاوضية شمولاً واتساعاً من حيث الموضوعات والنطاق، كما تمثل منعطفاً مفصلياً في مسار الجهود الدولية الرامية إلى تحرير التجارة العالمية، ويعزى ذلك إلى أنها أعادت صياغة العديد من التصورات التقليدية المرتبطة بمفهوم حرية التجارة وذلك من خلال الاتفاقيات التي أبرمت في إطار مؤتمر مراكش عام 1994 والتي أسست لنظام تجاري دولي قائم على القواعد والمؤسسات، وقد تميزت هذه الجولة بتوسيع دائرة التنظيم القانوني لتشمل مجالات لم تكن محل اتفاقيات متعددة الأطراف من قبل مثل تجارة الخدمات، وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية، كما أفضت إلى اعتماد نظام متكامل لتسوية المنازعات، يقوم على إخضاع الخلافات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية لإجراءات مؤسسية واضحة، تبدأ بمرحلة المساعي الحميدة والمشاورات، مروراً بتشكيل فرق متخصصة للنظر في النزاعات وإصدار تقارير تتضمن نتائج وتوصيات وصولاً إلى إتاحة إمكانية الطعن في الجوانب القانونية لتلك التقارير أمام جهاز الاستئناف التابع للمنظمة بما يعزز فعالية النظام التجاري متعدد الأطراف واستقراره[9].

وعلى هذا الأساس جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية بوصفه امتداداً مؤسسياً وخلفاً قانونياً للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة التي أقرت عام 1947، فقد ظلت الجات طوال فترة سريانها، إطاراً تعاقديًا يدار من مقره في جنيف، يقتصر دوره على الدعوة إلى عقد الجولات التفاوضية بشأن تحرير التجارة الدولية دون أن يرقى إلى مستوى المنظمة الدولية من حيث الشخصية القانونية أو البنية المؤسسية المتكاملة، ويعزى تأسيس منظمة التجارة العالمية بصورة مباشرة إلى النتائج التي أفضت إليها جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، إذ شكلت هذه الجولة الأساس العملي لقيام المنظمة ومع بدء نفاذ أعمالها في مطلع عام 1995، أعيد إدماج اتفاقية الجات ضمن إطار دولي مؤسسي أشمل تولت المنظمة من خلاله إدارة وتنظيم عملية تحرير التجارة العالمية والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تم اعتمادها في جولة الأوروغواي بما أرسى دعائم نظام تجاري دولي أكثر انتظاماً واستقراراً.

ثالثا/ أهداف منظمة التجارة العالمية:-

تكمن أهمية منظمة التجارة العالمية في دورها المحوري في تنظيم وإدارة النظام التجاري الدولي بما يضمن انسياب التجارة وفق قواعد واضحة ومستقرة، ومن هذا المنطلق يستلزم الإشارة إلى الأهداف التي أسست من أجلها المنظمة والتي نصت عليها مواد اتفاقية مراكش المعتمدة في 15 يونيو 1994 والتي دخلت حيز النفاذ القانوني في 1 يناير 1995 لتشكل الأساس القانوني والعملي لأنشطتها في إدارة التجارة العالمية.

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز تحرير التجارة الدولية من خلال إقامة نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يرتكز على قوى السوق، بما يسهم في إزالة القيود والعوائق التي تعيق حركة البضائع والخدمات بين الدول، ويستند هذا النظام إلى مجموعة من المبادئ الأساسية أبرزها مبدأ التجارة بلا تمييز الذي يتضمن كلاً من شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ التجارة الحرة من خلال

---

[8] أحمد حسن احمد سعيد سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 24، العدد1، مصر، 2021، ص405.

[9] مصطفى رشدي شحيه، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2022، ص27.

التفاوض، الذي يسعى إلى تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح الأسواق أمام المنافسة الدولية، كما يضمن النظام التجاري القدرة على التوقع من خلال تثبيت الالتزامات ورفع مستوى الشفافية في السياسات التجارية للدول الأعضاء)[10]، وهكذا فإن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية، وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

1-تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية بكافة أنواعها

2-التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.

3-فض المنازعات المتعلقة بالتجارة.

4-مراجعة السياسات الوطنية المتعلقة بالتجارة.

5- الدفاع عن الدول النامية من خلال تقديم المساعدة التقنية وبرامج التدريب.

وتعزيزاً لما ذكر من أهداف ورد في ديباجة اتفاقية مراكش ما نصه: إن أطراف هذه الاتفاقية تدرك أن علاقاتها في مجال التجارة والمساعي الاقتصادية يجب أن تستهدف رفع مستويات المعيشة وتحقيق العالة الكاملة، واستمرار كبير في نمو حجم الدخل الحقيقي، والطلب الفعلي، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم، وفقاً لهدف التنمية وذلك مع توخي غاية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكافية لتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف المستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد.

الفرع الثاني
الأساس القانوني للمنظمة التجارة العالمية

تعد مصادر القانون الدولي متعددة ومتنوعة من أبرزها الاتفاقات الدولية التي تعد المصدر الرئيسي والقرارات الأساسية الصادرة عن المنظمات الدولية وهو ما يعكس الإرادة الشارعة الصريحة للدول والأطراف، كما يشمل القانون الدولي العرف الدولي الذي يمثل الإرادة الشارعة الضمنية، والمبادئ العامة للقانون وهي تجسيد للإرادة الشارعة المفترضة.

وبالنسبة للالتزامات الدولية على الرغم من أن الاتفاقيات تشكل المصدر الرئيس لهذه الالتزامات، إلا أنها ليست المصدر الوحيد، إذ يمكن أن ينشأ الالتزام الدولي من إرادة منفردة لأحد الأشخاص الاعتباريين في القانون الدولي لخلق التزامات محددة، كما يمكن أن ينشأ أيضاً نتيجة أفعال ضارة أو حالات الإثراء بلا سبب بما يفرض الالتزام بتعويض الأضرار أو إعادة الحقوق المستحقة للأطراف المتضررة[11].

وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات لا تعدو كونها تشريعات صاغها واضعوها على هيئة معاهدات فإنها تخضع في صياغتها وإجراءات إبرامها للقواعد المعمول بها في جميع المعاهدات الدولية. وعند الانتقال إلى مصادر قانون منظمة التجارة العالمية (WTO)، التي دخلت حيز النفاذ في 1 كانون الثاني 1995 نجد أن

---

[10] صغير بن محمد الصغير، منظمة التجارة العالمية المفهوم، الاثار، الأحكام، مجلة العلوم الإسلامية، العدد35، السعودية، 2024، ص526.

[11] محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2015، ص 125.

أهم هذه المصادر هو اتفاقية مراكش التي تمثل بمثابة الدستور المؤسسي للمنظمة، كما تشمل المصادر القرارات ذات الطابع التشريعي والقواعدي الصادرة عن الأجهزة المختصة في حدود اختصاصها، بالإضافة إلى العرف التنظيمي الذي تتبلور معالمه مع مرور الزمن واستقرار الممارسة، ولا يمكن إغفال دور قرارات هيئة المستشارين التي تشكل مصدراً تفسيرياً يستفاد منه لتحديد مضمون القواعد المكتوبة، والتأكد من وجود عرف قد نشأ ومضمون هذا العرف ضمن الإطار القانوني للمنظمة.

أولاً: المصادر الرئيسية:-

1- اتفاقية مراكش بمثابة الدستور لمنظمة التجارة العالمية:

توصل ممثلو الحكومات والدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية المشاركة في لجنة المفاوضات التجارية خلال اجتماعهم الختامي لجولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى الاتفاق على أن تعد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية بمثابة الدستور المؤسسي للمنظمة بما يرسخ الإطار القانوني والتنظيمي الذي تستند إليه أعمالها وأنشطتها على المستوى الدولي.

2- قرارات منظمة التجارة العالمية كمصدر للقاعدة الدولية:

تعرف قرارات منظمة التجارة العالمية على أنها كل تعبير صادر عنها وفق ما نص عليه دستورها والإجراءات المنصوص عليها فيه بحيث تعكس إرادة المنظمة الذاتية في إحداث آثار قانونية محددة سواء كانت ملزمة للأطراف أو ذات طابع توصياتي، بما يسهم في تنظيم سلوك الدول الأعضاء وضمان الانضباط في تطبيق القواعد التجارية الدولية[12].

3- العرف:

تعد القاعدة العرفية قاعدة قانونية غير مكتوبة تنشأ من سلوك متكرر ومتواتر لأعضاء جماعة معينة من الأشخاص القانونيين، يلتزمون بموجب هذا السلوك بالانصياع لهان ويكتسب هذا الالتزام حجيته القانونية من اعتراف الجماعة أو الفئة المسيطرة بها بوجوب الخضوع لهذه القواعد، بحيث تنظم العلاقات القائمة بين أعضائها وتفرض عليهم في إطار الالتزام الجماعي بسلوك موحد ينظم ما ينشأ بينهم من تعاملات[13]، برزت أهمية العرف القانوني في إحدى القضايا البارزة أمام منظمة التجارة العالمية والتي تناولت ما إذا كان المبدأ الوقائي يعتبر جزءاً من القانون الدولي العرفي، وذلك في قضية (الجماعة الأوروبية – هورمونز)، وأوضحت هيئة المستشارين أنه حتى في حال اعتبار المبدأ الوقائي قانوناً عرفياً دولياً، فإنه لا يملك القدرة على إلغاء الالتزامات والشروط الواضحة المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وقد أكدت هيئة الاستئناف هذا الرأي، مشيرةً إلى أن المكانة القانونية للمبدأ الوقائي في إطار القانون الدولي تظل مسألة محل نقاش واسع بين الفقه والقضاء الدولي[14].

غير أن منظمة التجارة العالمية قامت على أساس اتفاقية مكتوبة، وليس على عرف مما يقلل من احتمالية ظهور قواعد عرفية مرتبطة بها نظرًا لقصر مدة وجودها التي بدأت في 1 كانون الثاني 1995ن وبالمثل لم يصنف مبدأ "الأمة الأولى بالرعاية" ضمن القانون الدولي العرفي، كما أنه لم يسهم في نشوء عرف دولي،

---

[12] المادة (2) من الفقرة (2،3) من اتفاقية مراكش.

[13] مروان حميد هادي، مركز العرف في التجارة الدولية، دار هاتريك للطباعة والنشر، اربيل، 2023، ص32.

[14] سامر شهاب حمد، أثر العرف التجاري على العالقات بين االفراد في إطار القانون الدولي الخاص، مجلة الشرائع القانونية، المجلد5، العدد2، العراق، 2025، ص97.

إذ اقتصر التزام "الأمة الأولى بالرعاية" في إطار الجات على الأطراف المتعاقدة الأخرى فقط وقد رفضت بعض الدول الأطراف المستقلة هذا المبدأ بما في ذلك الولايات المتحدة والصين، وينطبق هذا المنهج أيضاً على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيث تظل الالتزامات مقيدة بالأطراف الموقعة عليها ولاتتحول إلى عرف دولي عام[15].

4- تقارير هيئة الاستئناف وهيئة المستشارين:

تعد القرارات القضائية من المصادر الفرعية للقانون الدولي كما ورد في الفقرة (1/38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، فيما تحدد المادة 59 من نفس النظام مدى القوة الملزمة لهذه القرارات على الأطراف المعنية، ويتضح من ذلك أن أحكام المحكمة ليست ملزمة الأطراف بشكل عام، ولا يشترط الالتزام بها، وهو ما يتقاطع مع المبادئ المطبقة في قانون منظمة التجارة العالمية وبالنسبة لتقارير هيئات المستشارين فهي تختلف عن نصوص الاتفاقيات الرسمية للمنظمة، سواء في إطار اتفاقية الجات لعام 1947 أو اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية، إذ يثار التساؤل حول ما إذا كانت هذه التقارير تمثل مصدرًا تشريعيًا بحد ذاتها. ويرى بعض الفقه أن قرارات هيئات المستشارين لا تشكل تفسيراً ملزماً لنصوص الاتفاقيات أو للاتفاقات الملحقة بالمنظمة، بل تستعمل كمصدر استرشادي يساعد على فهم مضمون القاعدة القانونية وتطبيقها في سياق النزاعات التجارية الدولية[16].

ثانياً: المصـادر الفرعية:

1- فقه خبراء القانون:

بالرغم من الكفاءة العالية للخبراء القانونيين، فإن تأثيرهم ظل محدوداً على بعض أساليب تطبيق اتفاقية الجات لعام 1947، فعلى الرغم من أن العلماء القانونيين قد يكونون أكثر ميلاً من الدبلوماسيين للاستناد إلى كتابات فقهاء آخرين، إلا أن غياب الثقافة القانونية ضمن بعض أعضاء هيئات المستشارين كان أحد الأسباب الرئيسة لحدوث تأثير نسبي محدود، ويرى مؤلفو تقارير منظمة التجارة العالمية أن التمثيل القانوني الكافي لم يكن حاضراً في النظام التجاري الدولي، وهو ما أكدته هيئة الاستئناف أيضاً وقد اقتصر دور هيئة الاستئناف في العقود الأولى على النظر في القضايا المتعلقة بالقانون وتفسير الاتفاقيات استناداً إلى مشورة المحامين بينما تتعامل هيئات المستشارين مع القضايا القانونية المعقدة بشكل مستمر، بما يشمل مسائل تثبيت القاعدة القانونية، وكفاية إجراءات الإنذار وقبول الأدلة بما يضمن الاستقرار القانوني في تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية[17].

ب_ مبادئ القانون العامة: في بعض الأحيان تعتمد هيئات المستشارين التابعة لاتفاقية الجات لعام 1947 على المبادئ العامة للقانون لتعزيز مواقفها القانونية ودعم استدلالاتها وهو النهج نفسه الذي تتبعه هيئات المستشارين وهيئة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية، ومن بين هذه المبادئ يستشهد بالمبدأ القائل بأن أي استثناء من القاعدة القانونية يجب تفسيره بصرامة ودقة، بما يضمن عدم التوسع في تطبيقه ويحافظ على

---

[15] عبد الملك عبد الرحمن المطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، المكتبة القانونية، العراق، 2019، ص78.

[16] هيئة الاستئناف فعليا هيئة ثابتة، بينما هيئات المستشارين ليست كذلك حيث يتم اختيار هيئات المستشارين خصيصاً من مجموعة بين الأفراد الأكاديميين، علماء قانون، اقتصاديون، على العكس هيئة الاستئناف تقوم على قاعدة كلية، هيئة الاستئناف في محكمة.

[17] كاروان احمد حمه صالح، الجوانب القانونية لمكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية، المكتبة، لقانونية، العراق، 2011، ص65.

سلامة القاعدة الأصلية واستقرار النظام القانوني الدولي للتجارة[18]، ومع ذلك، فقد رفضت هيئة الاستئناف تطبيق هذا المبدأ على نحو مطلق، إذ خلصت إلى نتيجة منطقية مفادها أنه لايمكن اعتبار أي جزء من نص الاتفاقية أعلى أو أدنى منزلة من جزء آخر ما لم يشير النص نفسه صراحة إلى ذلكن ومن هذا المنظور يمكن القول إن المبادئ العامة للقانون الدولي بالرغم من أهميتها تظل ملزمة للمنظمة بدرجة مماثلة للقواعد العرفية فقط، ولا تمنحها سلطة تتجاوز النصوص المكتوبة للاتفاقيات.

المطلب الثاني
شروط الانضمام للمنظمة وصور عضوية الدول فيها

للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية يتعين على الدولة الراغبة في الانضمام استيفاء مجموعة محددة من الشروط، ويبدأ ذلك بتقديم طلب رسمي إلى المدير العام للمنظمة يعبر عن رغبة الدولة في الانضمام، مصحوباً بإعداد جدول يوضح الالتزامات والتنازلات التي تنوي الدولة تقديمها كجزء من عملية الانضمام، بما يتيح للأعضاء الحاليين تقييم مدى توافق هذه الالتزامات مع النظام التجاري الدولي المعتمد لدى المنظمة. **بناء على ذلك سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين، سوف نتحدث في الفرع الأول عن شروط الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، أما في الفرع الثاني سوف نتحدث عن إجراءات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.**

الفرع الأول
شروط الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية

لم يرد في الاتفاق المؤسس لمنظمة التجارة العالمية أية شروط أو عوائق قانونية تتعلق بالانضمام، ومع ذلك فقد استخلص بعض الفقهاء عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إليها، فيما يلي سرد لأهمها:

1_ تقديم تنازلات في التعريفات الجمركية: تشترط منظمة التجارة العالمية على الدولة الراغبة في الانضمام إعداد جدول يوضح التنازلات الجمركية التي ستلتزم بها، بحيث تصبح هذه الالتزامات غير قابلة للرفع أو التعديل إلا في ظروف استثنائية محددة، بما يضمن استقرار النظام التجاري ومتطلبات العدالة والمساواة بين الأعضاء[19].

2_ تقديم التزامات في قطاع الخدمات: تلزم الدولة الراغبة في الانضمام بتقديم جدول يوضح الالتزامات التي ستتبناها في مجال الخدمات، ويشمل هذا الجدول تحديد الحواجز والشروط القائمة التي تعيق القطاعات والنشاطات المهنية والخدمية إلى جانب وضع جدول زمني لإزالتها بما يضمن تيسير انسياب الخدمات وتحقيق المساواة بين الأعضاء في الوصول إلى الأسواق[20].

3_ الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية: تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام بتوقيع بروتوكول الانضمام الذي يتضمن موافقتها على الالتزام بتطبيق جميع اتفاقيات المنظمة وتنفيذها، بما يضمن انسجام

---

[18] مصطفي أحمد فؤاد، دراسات في القانون الدولي العام، القاعدة الدولية، ط3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2017، ص 304.

[19] هارفرد بزنس ريفيو، منظمة التجارة الدولية، مرجع الكتروني سابق.

[20] الجزيرة نت، شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 3-1-10-2024 على الرابط التالي https://www.aljazeera.net، تاريخ الزيارة 1-11-2025.

الدولة الجديدة مع النظام التجاري متعدد الأطراف واحترام القواعد القانونية المعتمدة بين الأعضاء[21]، باستثناء اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية جميع الطائرات المدنية، اللتين تعدان اختياريتين يتوجب على الدولة الراغبة في الانضمام الموافقة على تطبيق جميع اتفاقيات جولة الأوروغواي وبذلك، لم يعد أمام الدولة خيار انتقاء الاتفاقيات على عكس ما كان سائداً في عهد اتفاقية الجات، وخصوصاً بعد جولة طوكيو، حيث امتنعت معظم الدول النامية عن توقيع الاتفاقيات الخاصة التي أقرت خلال تلك الجولة[22].

الفرع الثاني
إجراءات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن للدولة الراغبة في الانضمام التقدم بطلب للحصول على صفة "مراقب" لدى منظمة التجارة العالمية، ويعرض هذا الطلب على المجلس العام للمنظمة وعند الموافقة عليه تمنح الدولة هذه الصفة، مما يتيح لها المشاركة في الاجتماعات دون حق التصويت، وتهدف الدولة من الحصول على صفة المراقب إلى متابعة تطبيق الاتفاقيات والاطلاع على النشاط اليومي للمنظمة، واكتساب الخبرة اللازمة لعملية الانضمام المستقبلية، وعادةً ما تبدأ الدول الحاصلة على هذه الصفة في تعديل قوانينها وأنظمة عملها استعداداً للانضمام، وتستمر في التمتع بالصفة لمدة خمس سنوات، يمكن خلالها تقييم رغبتها في الانضمام بشكل نهائي، كما يجوز تمديد هذه الفترة إذا رأى المجلس العام وجود مبررات منطقية ومعقولة تقدمت بها الدولة المعنية[23]، علما بأن إجراءات الانضمام تنحصر في الخطوات التالية:

أولا/ التقدم للعضوية أو طلب العضوية: -

يجب على الدولة الراغبة في الانضمام تقديم طلب رسمي وإعداد مذكرة حول نظام التجارة الخارجية للبلد (المشار إليها باسم "المذكرة")، تتضمن وصفاً تفصيلياً للسياسات الوطنية والمؤسسات التي تؤثر على سير التجارة الدولية، كما يتعين على الدولة أو الإقليم الجمركي المتقدم للانضمام اتباع مجموعة من الإجراءات المحددة التي تهدف إلى تقييم جاهزيته للانضمام وضمان توافقه مع النظام التجاري متعدد الأطراف المعمول به في منظمة التجارة العالمية:

1_ يتعين على الدولة أو الإقليم الجمركي الراغب في الانضمام تقديم طلب رسمي إلى المدير العام للمنظمة يعبر عن رغبتها في الانضمام، ليتم بعد ذلك توزيع هذا الطلب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، بما يتيح لهم الاطلاع على الطلب واتخاذ الإجراءات المناسبة ضمن عملية تقييم الانضمام.

2_ يقوم المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بدراسة الطلب المقدم، ويشكل مجموعة عمل متخصصة لفحصه وتقييم مدى استيفاء الدولة للراغبة في الانضمام للشروط الموضوعية والإجرائية اللازمة، ويحق لجميع الدول الأعضاء المهتمة الانضمام إلى عضوية مجموعة العمل لضمان الشفافية والمشاركة الفاعلة خلال مراحل التفاوض المتعلقة بعملية الانضمام[24].

---

[21] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 37.

[22] هارفرد بزنس ريفيو، منظمة التجارة الدولية، مرجع الكتروني سابق.

[23] هادي طلال هادي الطائي، أحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وآثرها في تطوير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014، ص451.

[24] محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2018، ص50.

3_ تقوم سكرتارية منظمة التجارة العالمية بإخطار الدولة الراغبة في الانضمام بقرار إنشاء مجموعة العمل مما يتيح لها متابعة سير الإجراءات والمشاركة في التواصل مع المجموعة طوال عملية تقييم الطلب.

4_ تقوم سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتقديم الدعم الفني اللازم للدولة الراغبة في الانضمام، كما يمكن أن يقدم هذا الدعم أيضًا عبر الدول الأعضاء في المنظمة، بهدف تيسير عملية الانضمام وضمان قدرة الدولة على تلبية المتطلبات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات.

5_ يجب تخصيص وقت كافٍ لمرحلة الإعداد لمفاوضات الانضمام قبل انعقاد اجتماعات مجموعة العمل وذلك لتمكين كل من الدولة الراغبة في العضوية وأعضاء مجموعة العمل من إعداد البيانات والمستندات اللازمة التي ستستخدم خلال المفاوضات بما يضمن سير العملية بشكل منظم وفعال[25].

6- تتولى سكرتارية منظمة التجارة العالمية مراجعة مذكرة الانضمام للتأكد من مدى توافق محتواها مع الشكل والمحتوى المطلوبين ثم تقوم بإخطار الدولة الراغبة في العضوية وأعضاء مجموعة العمل برأيها وملاحظاتها بما يسهل تيسير عملية المفاوضات وضمان استيفاء المذكرة للمتطلبات الأساسية.

7_ بعد توزيع مذكرة الانضمام، تدعى أعضاء مجموعة العمل لتقديم أسئلتهم واستفساراتهم المكتوبة حول نظام التجارة الخارجية في الدولة المعنية، ويتوقع من الدولة الراغبة في الانضمام تقديم إجابات مكتوبة على هذه الاستفسارات، ليتم رفعها لاحقاً إلى الأمانة العامة للمنظمة بما يضمن وضوح المعلومات ودقتها ويعزز الشفافية خلال مرحلة المفاوضات.

8 - خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل، تستعرض مذكرة الانضمام والأسئلة والإجابات المقدمة من جانب ممثلي الدولة الراغبة في العضوية وأعضاء مجموعة العمل، بهدف تحديد أي توضيحات إضافية قد تكون مطلوبة وفق الشروط المتعددة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتعرف هذه المرحلة باسم "مرحلة تقصي الحقائق" أو "مرحلة الأسئلة والأجوبة"، حيث تعد خطوة حاسمة لضمان اكتمال المعلومات ووضوح المواقف قبل بدء المفاوضات التفصيلية[26].

ثانيا/ جداول الالتزامات أو التنازلات والمفاوضات الثنائية:

بعد الانتهاء من مرحلة الفحص بواسطة مجموعة العمل والتأكد من استيفاء جميع البيانات المطلوبة تبدأ مرحلة التفاوض، والتي تشمل المفاوضات الثنائية المتعلقة بالوصول إلى الأسواق في مجالي السلع والخدمات، وينصح بأن تنظم المفاوضات بشكل متسلسل يتيح للدولة المنضمة تحقيق أقصى استفادة من بناء القدرات والحصول على المساعدة القانونية قبل الانضمام الفعلي، فضلاً عن تكوين تحالفات وكسب دعم الدول الأعضاء الحالية في المنظمة، ويسهم هذا النهج في حماية الدولة الراغبة في الانضمام من التعرض لضغوط غير مبررة خلال المفاوضات الثنائية والعامة مع الأطراف الأخرى[27].

---

[25] كقاعدة عامة يجب أن تكون هناك فترة زمنية كافية من 4 إلى 6 أسابيع في العادة قبل بدء التفاوض، ما بين توزيع الوثائق الخاصة بالانضمام واجتماعات مجموعة العمل، انظر: هشام أحمد أبو زيد، الحماية الدولية لاتفاق التجارة في الخدمات وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مؤسسة بداري للطباعة، أسيوط، 2015، ص 182.

[26] محسن أحمد هلال، ومحمد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 18.

[27] محمد علي الحاج، منظمة التجارة العالمية: نشأتها– أهدافها– مبادئها وأجهزتها ونظام العضوية فيها وعلاقتها بحقوق العمل والبيئة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص153.

المبحث الثاني
علاقة العراق بمنظمة التجارة العالمية

تعد علاقة العراق بمنظمة التجارة العالمية انعكاساً مباشراً لمسار اندماجه التدريجي في النظام الاقتصادي الدولي، وما رافق هذا المسار من تحولات سياسية واقتصادية عميقة، فهذه العلاقة لم تتخذ منذ نشأتها طابع العضوية الكاملة، وإنما تشكلت في إطار تفاعلي محدود بدأ بصفة المراقب، وتطور وفق متغيرات داخلية وخارجية أثرت في وتيرة الانفتاح الاقتصادي والتكيف مع قواعد التجارة العالمية، ومن ثم فإن بحث طبيعة هذه العلاقة يقتضي الوقوف على أسسها القانونية والاقتصادية، وتحليل تطورها وحدودها وآفاقها المستقبلية، بما يبرز موقع العراق داخل منظومة التجارة متعددة الأطراف وإمكانات انتقاله إلى مرحلة أكثر تكاملاً وفاعلية، **لذلك سوف نقوم بتقسيم المبحث إلى مطلبين، سوف نتحدث في المطلب الأول عن الوضع القانوني للعراق بالمنظمة، أما في المطلب الثاني سوف نتحدث عن لحلول القانونية والاقتصادية لتسريع الانضمام الكامل للمنظمة.**

المطلب الأول
الوضع القانوني للعراق بالمنظمة

يعد تحديد الوضع القانوني للعراق في منظمة التجارة العالمية خطوة أساسية لفهم طبيعة علاقته الحالية بالنظام التجاري متعدد الأطراف، وما يترتب على هذه العلاقة من حقوق وحدود والتزامات مستقبلية، فالعراق لا يتمتع بصفة العضو الكامل في المنظمة ولا يقف في الوقت ذاته خارج إطارها المؤسسي، وإنما يشغل مركزاً قانونياً وسيطاً يتمثل في صفة العضو المراقب، ويعكس هذا الوضع مرحلة انتقالية تحمل في طياتها أبعاداً قانونية واقتصادية وسياسية تشكل الإطار الذي تبنى عليه مساعي العراق للاندماج التدريجي في منظومة التجارة العالمية، وتحدد مسار تطوره من دولة مراقبة إلى عضو كامل الحقوق والواجبات.

بناء على ذلك سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين، ستناول في الأول عن وضع العراق كعضو مراقب، أما في الثاني سنتناول أسباب تعثر انضمام العراق الكاملة للمنظمة.

الفرع الأول
وضع العراق كعضو مراقب

إن الوضع كمراقب يعني أن الدولة تمتلك صفة غير عضوية في المنظمة ويمكنها حضور الاجتماعات والاطلاع على الوثائق لكنها ليست طرفاً كاملاً في الاتفاقيات ولا تمتلك حقوق التصويت أو الالتزامات الكاملة كالدول الأعضاء، كذلك يتوقع من الدولة المراقبة أن تبدأ عمليات التفاوض للانضمام الكامل خلال خمس سنوات من حصولها على هذه الصفة، وصادقت منظمة التجارة العالمية على قبول العراق بصفة مراقب في خطوة هامة في طريق إدماج العراق في الاقتصاد العالمي حيث إن الفائدة من القرار تكمن في التعرف على قوانين المنظمة من ناحية، والاستفادة من فرص تدريب الإطارات من جهة أخرى، وفي خطوة بدت أسرع مما كان متوقعاً، وافق مجلس منظمة التجارة العالمية صباح الأربعاء 11 فبراير 2004 في جنيف على تمكين العراق من منصب مراقب لأشغال المنظمة بناء على الترشيح الذي تم في شهر نوفمبر بدعم من الولايات المتحدة[28].

[28] مدحت كاظم القريشي، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية: المزايا والمشاكل، منشور بتاريخ 29-10-2011، على الرابط التالي https://iraqieconomists.net/ar/ ، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

فقد وافق المجلس المكون من 146 بلداً بالإجماع على هذه العضوية، وقد اعتبرها العراق خطوة إيجابية في طريق الانضمام الكامل وإشارة واضحة من قبل دول الأعضاء في المنظمة بأهمية موقع العراقي الاستراتيجي في التجارة الدولية ويعد حلقة وصل في حركة التنقل بين دول العالم. ويثير قبول العراق كعضو مراقب بهذه السرعة تساؤلات عدة في ظل سلسلة العراقيل التي تواجهها دول ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ فترة لكنها لا زالت تواجه عراقيل شتى، يتعلق بعضها بإجراءات استكمال ملف العضوية مثل حالتي إيران وسوريا[29].

ونرى أن قبول العراق كعضو المراقب يتيح له المشاركة في اجتماعات أجهزة منظمة التجارة العالمية، والاطلاع على الوثائق والمداولات، وفهم آليات اتخاذ القرار، دون أن يترتب على ذلك أي التزامات قانونية مباشرة أو حقوق تصويت، وبذلك فإن هذه الصفة تؤدي وظيفة تهيئة وتدرج، تهدف إلى تمكين الدولة من استيعاب قواعد النظام التجاري العالمي، وتقييم آثار الانضمام على اقتصادها الوطني، قبل الانتقال إلى مرحلة الالتزامات الكاملة، وتُمكن العضوية بصفة مراقب الدولة على الاطلاع والدراية بالقوانين المتعلقة بعمل منظمة التجارة العالمية، وهو ما سيساعد الدولة على مراجعة كافة قوانينه الاقتصادية والتجارية لإصلاحها لتتماشى مع متطلبات التجارة العالمية، وبعد حصوله على منصب مراقب.

ومن الجدير بالذكر أن أهمية القبول كعضو مراقب يحقق للدولة الإفادة من فرص تدريب كوادرها البشرية على التطورات الحاصلة في موضوعات التجارة الدولية لا سيما في ظل التطور التكنلوجي والتقني الحاصل في العالم إذ أصبحت التجارة الالكترونية هي العمود الفقري للتجارة الدولية، ومساعدة البلد على التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وبالتالي فإن الانضمام الكامل لمنظمة التجارة العالمية سيحقق فوائد جمة للعراق وإدارة ملف التجارة مما يساهم في تنوع الإيرادات المالية في ظل سعي بلدنا الى ربط بطرق التجارة الدولية من خلال مشروع طريق التنمية الدولية وميناء الفاو الكبير مما يجعل العراق عضواً فعالاً في التجارة الدولية[30].

مع ذلك إن استمرار العراق في وضع المراقب لفترة طويلة، دون اكمال متطلبات الانضمام الكامل لا سيما ما يتعلق بتحديث القوانين المتعلقة بالتجارة وقوانين الملكية الفكرية التي أصبحت لا تتلاءم مع متطلبات التطور الحاصل في العالم ، فضلاً عن ضعف البنية التحتية لطرائق المواصلات وموانئ البحرية فضلاً عن صعوبات التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الحر، وفضلاً قوانين المتعلقة بالقيود الكمركية التي تحتاج الى تحديث يتناسب مع متطلبات التخفيف التي وضعتها المنظمة في تقليل تأثير القيود الكمركية على التجارة الدولية.. وعليه فإن تجاوز مرحلة المراقبة والانتقال إلى العضوية الكاملة لا يرتبط بمجرد قرار سياسي أو إجراء شكلي، بل يتطلب تحولاً قانونياً اقتصادياً تدريجياً وشاملاً، يعيد صياغة دور الدولة في الاقتصاد، ويعزز من قدرة القطاعات الإنتاجية الوطنية على المنافسة، ويحقق درجة مقبولة من الاستقرار والشفافية، وفي هذا الإطار يصبح وضع العراق كعضو مراقب نقطة اختبار حقيقية لجدية الإصلاح الاقتصادي، وليس مجرد محطة إدارية في مسار الانضمام.

---

[29] مدحت كاظم القريشي، المرجع الالكتروني نفسه.

[30] محمد شريف، المرجع الالكتروني نفسه.

الفرع الثاني
أسباب تعثر انضمام الكاملة للمنظمة

أن وضع العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة منذ عام 1990 وحتى رفعه في 30 يونيو 2013 قد وضع البلاد في بيئة اقتصادية سلبية ومعيقة للتنمية، وربما عطلت قدرته على الاندماج الطبيعي في السوق العالمية بشكل سلس ومنتظم.

وقد فرض الفصل السابع خلال العقود الماضية قيوداً على العراق باعتباره من البلدان عالية المخاطر والمهددة للسلم العالمي مع السماح باستخدام القوة ضده على الرغم من زوال الأسباب الموضوعية التي استندت إليها العقوبات الاقتصادية حينها، وعند سعي العراق للانضمام إلى مناطق اقتصادية إقليمية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو غيرها من اتفاقيات التكامل الإقليمي في نطاق الجامعة العربية، يجب مراعاة الالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية وقبلها اتفاقية الجات، حيث أصبح كلاهما قيداً ملزماً لتنفيذ الاتفاقيات التجارية، ومن ثم فإن أي تسهيلات تجارية تمنح في إطار الاتفاقيات الإقليمية لن تكون ذات جدوى أو قيمة إذا كانت أقل من التسهيلات المتاحة ضمن نظام منظمة التجارة العالمية[31].

إذ تشكل صادرات النفط الخام وعوائدها النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات ومداخيل الموازنة العامة وحصيلة البلاد من النقد الأجنبي، ومع ذلك تستبعد منظمة التجارة العالمية النفط الخام من قائمة السلع المتداولة دولياً، وهو ما يمثل جوهر التناقض في سعي العراق للانضمام إلى المنظمة حيث يتعارض اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط الخام مع معايير التجارة الدولية المعتمدة في المنظمة[32]، لو سمحت منظمة التجارة العالمية بإدراج النفط ضمن قائمة السلع المتداولة دولياً، لتحدد أسعاره وفقاً لقوى العرض والطلب العالمي بعيداً عن تأثير الكارتلات الإنتاجية مثل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أو تجمعات المستهلكين الممثلة بالمنظمة الدولية للطاقة وبرامجها في ترشيد الطلب على النفط إذ تلعب هذه الهيئات دوراً مركزياً في تقنين الإنتاج والتأثير على الأسعار وهو ما يفرض قيوداً سعرية وكمية على سلعة ذات طابع تجاري لكنها في الوقت نفسه سلعة استراتيجية تمثل القوة المحركة الأساسية لتجارة العراق الخارجية[33].

أما القطاع الزراعي في العراق الذي يضم نحو ثلث السكان وحوالي 22% من قوة العمل الفعلية، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 5% في أفضل الأحوال، وقد أدى ذلك إلى جعل البلاد شبه مستوردة غير قادرة على تأمين الأمن الغذائي من الحبوب أو مستلزمات الإنتاج الزراعي نتيجة تقلص المساحات الزراعية المنتجة بسبب التصحر والتملح وضعف البنية التحتية، مما أدى إلى تعطيل أكثر من 80% من الأراضي الصالحة للزراعة، وتبلغ نسبة الاكتفاء المحلي من محصول الحنطة في أفضل الظروف حوالي 40%، بينما تكاد تكون معدومة بالنسبة للأصناف الأخرى التي تعتمد البلاد في استهلاكها

---

[31] حيدر حسين آل طعمة، تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 20-12-2015 على الرابط التالي https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/en/blog/، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

[32] عبدالجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط – الاختلال الهيكلي – البطالة، ط3، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2018، ص49.

[33] أحمد عيد، العراق يسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 9-3-2023 على الرابط التالي https://www.alaraby.co.uk/economy/، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

بشكل شبه كامل على الاستيراد مثل الأرز والمحاصيل الحقلية الأخرى، وهكذا يظهر تناقض هيكلي بين القطاع الزراعي والقطاع النفطي فيما يتعلق بالانفتاح على الأسواق العالمية، إذ يسلك كل قطاع طريقاً مختلفاً من حيث توزيع المنافع والتكاليف التجارية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني[34].

ومن الجدير بالذكر أن تحديد أسعار المواد الغذائية وكلفة استيرادات العراق منها، وعند النظر إلى فلسفة خفض القيود الجمركية بنسبة 24% وإلغاء القيود غير الجمركية وهي الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الدول النامية لتطبيقها خلال ست سنوات من الانضمام، بالإضافة إلى خفض الدعم الزراعي بنسبة 13.3% خلال عشر سنوات يتضح أن هذه المتطلبات قد تتعارض بشكل مباشر مع أوضاع السوق الزراعية المحلية وأسعار المواد الغذائية في العراق مما يشكل تحدياً كبيراً أمام قدرة الدولة على التكيف مع نظام التجارة العالمية الجديد[35].

وعلى الرغم من ما سبق فإن انضمام العراق الكامل لمنظمة التجارة العالمية يعني التعامل وفق شروط موحدة تسري على جميع الدول من الناحية الشكلية في حين لا يزال العالم منقسماً بين دول الشمال والدول النامية أو بين المركز الصناعي المتقدم والمحيط الاقتصادي الأقل تطوراً، ويضاف

نستخلص من التحليل السابق أن منظمة التجارة العالمية تهدف إلى تحرير التجارة ورفع الدعم الحكومي عن القطاعات الاقتصادية وتقليل الحماية الجمركية وإزالة الرسوم، إلا أن هذه السياسات قد لا تفيد اقتصاديات الدول النامية التي غالباً لا تمتلك منتجات صناعية وزراعية عالية الجودة ومنخفضة التكلفة تمكنها من المنافسة مع البضائع القادمة من الدول المتقدمة والدول الحديثة التصنيع مثل الصين وكوريا الجنوبية وتايوان.

المطلب الثاني
الحلول القانونية والاقتصادية لتسريع الانضمام الكامل للمنظمة

يقتضي الانتقال بالعراق من وضع المراقب إلى العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية تبني حزمة متكاملة من الحلول القانونية والاقتصادية القادرة على معالجة الاختلالات التشريعية والبنيوية التي تعيق مسار الانضمام.

بناء على ذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين، نبحث في الأول عن الحلول القانونية، أما في الثاني نتناول الحلول الاقتصادية.

الفرع الأول
الحلول القانونية

أن عملية الانضمام الكامل تتطلب انسجام قوانين منسجمة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبناءً على ذلك يتوجب على العراق إن يهيأ قوانين تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من خلال جملة من الإجراءات منها:-

أولاً/ قانون التجارة رقم (30) لسنة (1984) المعدل:-

---

[34] مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق ومنظمة التجارة العالمية: بين طموح الانضمام وواقع الاقتصاد، منشور بتاريخ 15-6-2023 على الرابط التالي https://rawabetcenter.com/ ، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

[35] سعد ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الاقليمية، المجلد1، العدد2، 2018، ص100.

غلب على قانون التجارة تأثيره التوجه المدني على التجاري، وتنظيم عقود تجارية تقليدية أصبحت لا تتلاءم مع التطورات التكنولوجية والعقود الالكترونية، فضلاً على عدم إشارة نهائياً لوسائل البديلة لفض المنازعات مثل الوساطة والتوفيق والمصالحة، فعلى الرغم من إصدار قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006) وإقراره للتحكيم كإلية لفض المنازعات الناشئة عن الاستثمار إلا إن العراق ولحد الآن يعتمد على قانون المرافعات وقواعده الخاصة بالتحكيم في فض النزاعات التجارية وهي لا تصلح إن تطبق على نطاق المنازعات الاستثمارية لكونها شرعت للتحكيم المحلي وليس التجاري الدولي وهذا الشيء لا يتوافق مع آليات فض النزاعات في منظمة التجارة العالمية[36].

إما من ناحية تنفيذ الأحكام الأجنبية التحكيمية، فنجد إن آلية تنفيذ هذه الأحكام تقسم بالغموض وغياب الآليات اللازمة لتنفيذ الإجراءات المطولة التي تستغرقها عملية تنفيذ هذه الأحكام والتي تتصف بالبيروقراطية الفضائية وهذا الشيء لا ينسجم مع ما تريده المنظمة وكذلك الحال ابتعاد العراق عن تفسير وتطبيق المعاهدات الدولية، ووفقاً لذلك فيتوجب على العراق إذا ما أراد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تطوير المؤسسات القضائية والتركيز على مبدأ تفسير المعاهدات وإجراء دورات تدريبية بآلية فض المنازعات عن طريق التحكيم الدولي[37].

ثانياً/ قوانين الملكية الفكرية:-

ونظم العراق ثلاث قوانين للملكية الفكرية في قانون العلامة التجارية رقم (21) لسنة (1957)، وقانون براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية المرقم (65) لسنة (1970)، وقانون حماية حق المؤلف المرقم (30) لسنة (1971)، كل هذه القوانين لم تراعي التطورات التكنولوجية التي وصل إلها العالم، إذ إن التشريعات والقوانين العراقية الخاصة بالملكية الفكرية لا ترتقي إلى التشريعات العالمية بهذا المجال، مما يتوجب على العراق إذا ما أراد الانضمام في منظمة التجارة العالمية بتعديل قوانينه وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بمجال حقوق الملكية الفكرية[38]، وبناء عليه يمكن تلخيص أبرز الحلول التشريعية في العراق بما يلي:

1_ قدم التشريعات إذ إن أغلب التشريعات التي تنظم الحياة التجارية والاقتصادية في العراق قد مضى عليا زمناً طويلاً على تشريعها مما يتوجب إعادة النظر فيها وبما يتناغم مع اتفاقيات وتشريعات المنظمة.

2_ جعل مدة تعديل القوانين بشكلاً أسرع وأسهل، حيث إن طول الفترة الزمنية في تعديل القوانين من مرحلة المسودة إلى إقرارها نتيجة كثرة المراحل التي تمر فيها مسودة التشريعات من الوزارة أو الجهة طالبة التعديل، ومن ثم إلى مجلس شورى الدولة، ومن بعدها إلى مجلس الوزراء، ومن ثم إلى مجلس النواب لغرض قراءته قراءة أولى وثانية ليتم تشريعه لاحقاً[39].

3_ التنسيق والموائمة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية في تطبيق التشريعات.

---

[36] نظام جبار طالب، التحديات أمام انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون، جامعة البصرة، البصرة، 2018، ص7-8.

[37] زياد طارق عبد الرزاق، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد4، العدد15، 2023، برلين، ص123.

[38] نظام جبار طالب، التحديات أمام انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص16.

[39] زياد طارق عبد الرزاق، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص123

الفرع الثاني
الحلول الاقتصادية

يمثل البعد الاقتصادي الركيزة العملية لنجاح مسار انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، إذ لا يقتصر هذا المسار على استيفاء متطلبات تفاوضية شكلية، بل يرتبط بقدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع قواعد التجارة الدولية ومقتضيات المنافسة والانفتاح، ومن ثم فإن تبني حزمة من السياسات الاقتصادية المتكاملة يشكل عاملاً حاسماً في تهيئة البيئة الداخلية وتسريع عملية الانضمام.

أولاً/ تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الطابع الريعي للاقتصاد العراقي

أن عدم تنويع الاقتصاد سيؤدي إلى الإضرار بالعراق من خلال خفض تعرفته الجمركية أو إلغائها، ما سيحرم البلاد من واردات إضافية، مشيراً إلى أنه قبل قبول الطلب العراقي يجب التخلي عن بعض القيود الموضوعة من قبل المؤسسات الحكومية، مثل الرزنامة الزراعية التي تمنع استيراد أصناف معينة من الخضراوات في مواسم محددة[40].

ويعد الاعتماد شبه الكلي على الإيرادات النفطية من أبرز الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، إذ يؤدي هذا الاعتماد إلى هشاشة الأداء الاقتصادي وارتباط الاستقرار المالي بتقلبات أسعار النفط العالمية الأمر الذي يتنافى مع فلسفة منظمة التجارة العالمية القائمة على تنويع النشاط الاقتصادي والانخراط الفعال في التجارة الدولية، ومن ثم فإن تسريع انضمام العراق إلى المنظمة يقتضي تبني سياسة اقتصادية واضحة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي عبر تنشيط القطاعات الإنتاجية غير النفطية ولاسيما القطاع الصناعي التحويلي والقطاع الزراعي، وقطاع الخدمات القابلة للتداول الدولي، ويسهم هذا التنويع في تعزيز قدرة العراق على الوفاء بالتزاماته التجارية، وتوسيع قاعدة صادراته، وتقليل العجز في الميزان التجاري، بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد العالمي التنافسي[41].

ثانياً/ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والمنتج المحلي

تمثل القدرة التنافسية عنصراً جوهرياً في نجاح أي دولة في الانضمام إلى النظام التجاري متعدد الأطراف إذ إن فتح الأسواق دون وجود منتجات قادرة على المنافسة يؤدي إلى إغراق السوق بالسلع الأجنبية وإضعاف الإنتاج الوطني، ويتطلب تعزيز التنافسية العراقية تطوير كفاءة الإنتاج، وتحسين جودة السلع والخدمات، وخفض كلف الإنتاج من خلال تحديث البنى التكنولوجية، وتحسين إدارة الموارد، وتطوير المهارات البشرية، كما تبرز أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل القاعدة الإنتاجية الأوسع من خلال توفير التمويل، وتسهيل الوصول إلى الأسواق وربطها بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية بما يضمن اندماجاً تدريجياً وآمناً في الاقتصاد العالمي[42].

---

[40] مؤيد الطرفي، العراق يعد خطة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 3-12-2020 على الرابط التالي https://www.independentarabia.com/node/، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

[41] مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد22، العدد8، العراق، 2016، ص335.

[42] عمر سلمان، العراق يتخذ إجراءات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 16-11-2025 على الرابط التالي https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-adopts-measures-to-join-world-trade-organization/?utm_source=chatgpt.com، تاريخ الزيارة 10-12-2025.

ثالثاً/ إعادة هيكلة الدعم الحكومي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية

تعد سياسات الدعم التقليدية من أبرز معوقات الانفتاح الاقتصادي، إذ غالباً ما تتسم بعدم الكفاءة، وتؤدي إلى تشويه الأسعار وإهدار الموارد العامة، فضلاً عن تأثيرها السلبي على المنافسة، ومن هنا فإن تسريع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية يقتضي إعادة هيكلة منظومة الدعم باتجاه دعم ذكي وموجه يستهدف الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة والقطاعات الإنتاجية خلال مرحلة التحول، بدلاً من الدعم السلعي الشامل، ويسهم هذا التحول في تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الضغوط على المالية العامة بما يحقق توازناً بين متطلبات الانفتاح التجاري والاستقرار الاقتصادي[43].

رابعاً/ تحسين مناخ الاستثمار وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أدوات الاندماج في الاقتصاد العالمي، لما له من دور في نقل التكنولوجيا، وتطوير القدرات الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتعزيز الصادرات، ويتطلب تسريع انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة تقوم على وضوح السياسات الاقتصادية واستقرار سعر الصرف، وتبسيط الإجراءات وضمان حرية انتقال رؤوس الأموال كما يسهم الاستثمار الأجنبي في ربط الاقتصاد العراقي بالأسواق الدولية وتعزيز الثقة بقدرة الدولة على الالتزام بقواعد التجارة العالمية وهو ما يشكل عاملاً داعماً للمفاوضات المتعلقة بالانضمام[44].

خامساً/ تطوير البنية التحتية الاقتصادية والتجارية

ربط الانضمام بخطط التنمية الوطنية مثل (رؤية العراق 2030)، حيث لا يمكن لأي اقتصاد أن يندمج بفاعلية في النظام التجاري العالمي دون بنية تحتية متطورة قادرة على دعم حركة التجارة، ويعاني العراق من تحديات كبيرة في هذا المجال تتمثل في ضعف شبكات النقل وتراجع كفاءة الموانئ، وارتفاع كلف الخدمات اللوجستية، ومن ثم فإن الاستثمار في تطوير البنية التحتية ولاسيما في مجالات النقل، والتخزين والمنافذ الحدودية يشكل خطوة أساسية لتقليل كلف التجارة وتسريع تدفق السلع، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات العراقية، كما يسهم هذا التطوير في جعل العراق مركزاً إقليمياً للتجارة والنقل، بما يعزز موقعه في الاقتصاد العالمي[45].

سادساً/ حل مشكلة النظام الجمركي المزدوج

قرر العراق توحيد النظامين الجمركيين عام 2019، إلا أن التنفيذ تأخر لعدة سنوات في عام 2024 وبدعم من مركز التجارة الدولية من خلال مشروع "تعزيز سلسلة القيمة الزراعية والغذائية وتحسين السياسة التجارية الممول من الاتحاد الأوروبي، تمت عملية التنسيق هذه أخيراً، وكخطوة أولى جرى تحديث النظام الجمركي في العراق الاتحادي ليتوافق مع النظام المنسق للتعريفات الجمركية الصادر عن منظمة الجمارك العالمية عام 2017، ثم امتدت العملية لتشمل إقليم كردستان العراق، وشملت مراجعات تفصيلية وورش عمل مشتركة متعددة بمشاركة مكاتب الجمارك في بغداد وأربيل وخبراء مركز التجارة الدولية، ويمثل حل مشكلة النظام الجمركي المزدوج إنجازاً هاماً في مسيرة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، ويؤكد التزام العراق بالنظام التجاري متعدد الأطراف ويعد هذا الإنجاز جزءاً من سلسلة تدخلات قام بها مركز

---

[43] حالوب كاظم معلة، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي (المكاسب والتداعيات الاقتصادية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد16، العدد60، العراق، 2010، ص114.

[44] عمر سلمان، العراق يتخذ إجراءات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع الكتروني السابق.

[45] رياض جبار العيداني، العراق ومنظمة التجارة العالمية بين الفرصة الضائعة والأفق الواعد، منشور بتاريخ 5-11-2025 على الرابط التالي https://ar.shahidkhames.com/?p=17908 ، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

التجارة الدولية لدعم الحكومة العراقية بما في ذلك إدخال تعديلات جوهرية على الإصلاحات المحلية إلى جانب بناء القدرات على نطاق واسع ونشر الوعي حول منظمة التجارة العالمية والسياسة التجارية[46].

سابعاً/ تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي والشفافية المالية

يمثل الاستقرار الاقتصادي الكلي شرطاً أساسياً لانضمام أي دولة إلى منظمة التجارة العالمية، إذ يعكس قدرة الدولة على الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولين ويتطلب ذلك تبني سياسات مالية ونقدية منضبطة، تهدف إلى السيطرة على معدلات التضخم، وتقليل العجز المالي، وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة، كما يسهم وضوح السياسات الاقتصادية واستقرارها في تعزيز ثقة الشركاء التجاريين وخلق بيئة اقتصادية ملائمة للاندماج في التجارة العالمية، بما يسرع من عملية قبول عضوية العراق، ونظراً لموقع العراق الاستراتيجي فإن اندماجه في الاقتصاد العالمي من خلال عضويته في منظمة التجارة العالمية يمكن أن يسهم في تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي بدوره يمكن أن يسهم في تحقيق السلام والأمن في المنطقة [47].

والاستفادة من الامتيازات التي تمنحها المنظمة للبلدان النامية أي عدم التمييز بين الدول الأعضاء وعدم وجود معاملة تفضيلية بين دولة على حساب دولة أخرى، أي تتساوى كل الدول الأعضاء في المنافسة ويستثنى من ذلك الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة[48].

فالحلول الاقتصادية المقترحة تكمل بعضها البعض، وهي ليست مجرد إجراءات تقنية بل تحول اقتصادي شامل يبدأ من تنمية القطاعات مروراً بتحسين المناخ الاستثماري، ووصولاً إلى بناء بنية تحتية متينة وسياسات انفتاح تدريجية، وإن تنفيذها يعزز من فرص العراق في إكمال مسار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بنجاح وتحقيق مكاسب اقتصادية مستدامة.

الخاتمة

وفي نهاية دراستنا توصلت الى العديد من الاستنتاجات والمقترحات التالية:

أولاً/الاستنتاجات

1_ إن بقاء العراق في وضع المراقب داخل منظمة التجارة العالمية يعكس قصوراً في التكيف الداخلي مع متطلبات العضوية، ولا يعد نتيجة مباشرة لصعوبات إجرائية تفرضها المنظمة بقدر ما هو نتاج لاختلالات قانونية واقتصادية داخلية.

2_ تظهر المتطلبات الدولية لعضوية منظمة التجارة العالمية وجود ترابط وثيق بين الإصلاح القانوني والإصلاح الاقتصادي الأمر الذي يجعل معالجة أحدهما بمعزل عن الآخر غير كافية لتحقيق الانضمام الكامل.

---

[46] الأمم المتحدة، مكتب العراق، مواءمة النظام التجاري العراقي: إنجاز هام بعد عشرين عاماً، منشور بتاريخ 11-6-2024 على الرابط التالي https://iraq.un.org/ar/node/273969?utm_source=chatgpt.com، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

[47] وزارة التجارة العراقية، رئيس فريق عمل منظمة التجارة يزور بغداد لإجراء مشاورات رفيعة المستوى بشأن انضمام العراق، منشور بتاريخ 12-1-2024 على الرابط التالي https://www.wto.org/english/news_e/news24_e/acc_16jan24_e.htm?utm_source=chatgpt.com، تاريخ الزيارة 1-12-2025.

[48] سيف صباح عبود، فرص انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، العدد10، برلين، 2021، ص107.

3_ إن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وضعف القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية تمثلان من أبرز العوامل التي تعيق جاهزية العراق للاندماج في النظام التجاري العالمي وفق قواعده الحالية.

ثانياً/ المقترحات

1_ تبني برنامج وطني متكامل للإصلاح القانوني والتشريعي يهدف إلى مواءمة القوانين الاقتصادية والتجارية مع متطلبات منظمة التجارة العالمية مع ضمان التطبيق الفعلي لهذه التشريعات وعدم الاكتفاء بإقرارها شكلياً.

2_ اعتماد استراتيجية اقتصادية تدريجية لتنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني، بما يحد من آثار الانفتاح التجاري المفاجئ ويهيئ الاقتصاد العراقي للاندماج الآمن في الأسواق العالمية.

3_ إنشاء هيئة أو وحدة مؤسسية متخصصة تعنى حصراً بملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتولى التنسيق بين الجهات المعنية وضمان الاستمرارية في تنفيذ متطلبات الانضمام بعيداً عن التغيرات السياسية والإدارية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ الكتب القانونية

1. جابر فهمي عمران، التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2018.
2. حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
3. عبد الملك عبد الرحمن المطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، المكتبة القانونية، العراق، 2019.
4. عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. عبدالجبار عبود الحلفي، الاقتصاد العراقي النفط - الاختلال الهيكلي – البطالة، ط3، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2018.
6. كاروان احمد حمه صالح، الجوانب القانونية لمكافحة الإغراق في إطار منظمة التجارة العالمية، المكتبة، لقانونية، العراق، 2011.
7. محسن أحمد هلال، ومحمد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
8. محمد حسن خليفة وعبد الهادي يموت، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2022.
9. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاعدة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2015.
10. محمد عبد الله شاهين محمد، التجارة الدولية وأثرها على التجارة الخارجية للدول العربية، دار حميثرا للنشر، القاهرة، 2018.
11. محمد علي الحاج، منظمة التجارة العالمية: نشأتها- أهدافها- مبادئها وأجهزتها ونظام العضوية فيها وعلاقتها بحقوق العمل والبيئة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2014.
12. مروان حميد هادي، مركز العرف في التجارة الدولية، دار هاتريك للطباعة والنشر، اربيل، 2023.

13.مصطفى رشدي شحيه، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2022.

14.مصطفي أحمد فؤاد، دراسات في القانون الدولي العام، القاعدة الدولية، ط3، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2017.

15.نزار دياب عساف، منظمة التجارة العالمية والآقار الاقتصادية للانضمام في ضوء التحول من الاقتصاد المختلط الى اقتصاد السوق، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، 2019.

16.هادي طلال هادي الطائي، أحكام الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية وآثرها في تطوير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2014.

17.هشام أحمد أبو زيد، الحماية الدولية لاتفاق التجارة في الخدمات وفقاً لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مؤسسة بداري للطباعة، أسيوط، 2015.

18.وسام نعمت إبراهيم السعدي، المنظمات الدولية غير الحكومية دراسة مستقبلية في التنظيم الدولي المعاصر، دار الكتب القانونية، مصر، 2012.

ثانياً/ المجلات

1. أحمد حسن احمد سعيد سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 24، العدد1، مصر، 2021.

2. أحمد حسن سيف، التعريف بمنظمة التجارة العالمية ومبادئها، مجلة كلية القانون، جامعة المنوفية، مصر، 2021.

3. حالوب كاظم معلة، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفرص نمو القطاع الزراعي (المكاسب والتداعيات الاقتصادية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد16، العدد60، العراق، 2010.

4. زياد طارق عبد الرزاق، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، المجلد4، العدد15، 2023، برلين.

5. سامح فوزي، الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد 52، مصر، 2008.

6. سامر شهاب حمد، أثر العرف التجاري على العالقات بين االفراد في إطار القانون الدولي الخاص، مجلة الشرائع القانونية، المجلد5، العدد2، العراق، 2025.

7. سعد ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الدراسات الاقليمية، المجلد1، العدد2، 2018.

8. سعيد سويد النصيبي، منظمة التجارة العالمية: الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المجلد الأول، غرفة تجارة وصناعة دبي، 2014.

9. سيف صباح عبود، فرص انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، المركز الديمقراطي العربي، العدد10، برلين، 2021.

10. صغير بن محمد الصغير، منظمة التجارة العالمية المفهوم، الاثار، الأحكام، مجلة العلوم الإسلامية، العدد35، السعودية، 2024.

11. مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد22، العدد8، العراق، 2016.

12. نظام جبار طالب، التحديات أمام انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي الرابع لكلية القانون، جامعة البصرة، البصرة، 2018.

ثالثاً/ الاتفاقيات الدولية

1. اتفاقية مراكش لعام 1994.

رابعاً/ المواقع الالكترونية

1. الجزيرة نت، شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 3-1-2024-10 على الرابط التالي https://www.aljazeera.net.

2. مدحت كاظم القريشي، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية: المزايا والمشاكل، منشور بتاريخ 29-10-2011، على الرابط التالي https://iraqieconomists.net/ar/ .

3. محمد شريف، منح العراق صفة مراقب في منظمة التجارة، منشور بتاريخ 11-2-2004 على الرابط التالي https://www.swissinfo.ch/ara/.

4. أربيكا نيوز، العراق يعلن استئناف المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بعد توقف دام 16 عاما، منشور بتاريخ 16-7-2024 على الرابط التالي https://arabic.news.cn/20240716/f54735dbbd694dc790711e5c9ef34b44/c.html.

5. أحمد عيد، العراق يسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 9-3-2023 على الرابط التالي https://www.alaraby.co.uk/economy/.

6. مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق ومنظمة التجارة العالمية: بين طموح الانضمام وواقع الاقتصاد، منشور بتاريخ 15-6-2023 على الرابط التالي https://rawabetcenter.com/ .

7. حيدر حسين آل طعمة، تحديات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 20-12-2015 على الرابط التالي https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/en/blog/.

8. مؤيد الطرفي، العراق يعد خطة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 3-12-2020 على الرابط التالي https://www.independentarabia.com/node/.

9. عمر سلمان، العراق يتخذ إجراءات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 16-11-2025 على الرابط التالي https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-adopts-measures-to-join-world-trade-organization/?utm_source=chatgpt.com.

10. نصار الحاج، مستشار حكومي: تعديل قانون الوكالة التجارية يدعم متطلبات انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، منشور بتاريخ 11-16-2025 على الرابط التالي https://ina.iq/ar/economie/248050-.html.

11. رياض جبار العيداني، العراق ومنظمة التجارة العالمية بين الفرصة الضائعة والأفق الواعد، منشور بتاريخ 5-11-2025 على الرابطك التالي https://ar.shahidkhames.com/?p=17908 .

12. الأمم المتحدة، مكتب العراق، مواءمة النظام التجاري العراقي: إنجاز هام بعد عشرين عاماً، منشور بتاريخ 11-6-2024 على الرابط التالي https://iraq.un.org/ar/node/273969?utm_source=chatgpt.com.

13. وزارة التجارة العراقية، رئيس فريق عمل منظمة التجارة يزور بغداد لإجراء مشاورات رفيعة المستوى بشأن انضمام العراق، منشور بتاريخ 12-1-2024 على الرابط التالي https://www.wto.org/english/news_e/news24_e/acc_16jan24_e.htm?utm_source=chatgpt.com.

14. هارفرد بزنس ريفيو، منظمة التجارة الدولية، منشور بتاريخ 1-11-2025 على الرابط التالي https://hbrarabic.com/.